

اثر تطبيق التجارة الإلكترونية علي فاعلية الاساليب المحاسبية المستخدمة في البنوك التجارية السودانية، دراسة ميدانية علي بعض البنوك التجارية العاملة في ولاية جنوب دارفور

The Impact of the Application of E-commerce on Effectiveness of the Accounting Methods Used in the Sudanese Commercial Banks, Field Study of Some Commercial Banks Operating in the State of South Darfur

د. عبدالرحمن موسى علي محمد

أستاذ المحاسبة المساعد، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية .

أ. فيحاء الفاضل فضل الله

محاضر، قسم المحاسبة، جامعة نيالا ، كلية الاقتصاد.

المستخلص

هدفت الدراسة للتعرف على عمليات التجارة الإلكترونية المطبقة بالبنوك السودانية ومدى فعالية أساليب المحاسبة عنها، وأثر المخاطر التي تواجه تنفيذ عمليات التجارة الإلكترونية على فعالية أساليب المحاسبة عن عمليات التجارة الإلكترونية. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بتوزيع إستبانة على العاملين بالبنوك لدراسة واقع عمليات التجارة الإلكترونية المطبقة بالبنوك السودانية، توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها محدودية عمليات التجارة الإلكترونية المطبقة بالبنوك السودانية، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإجراءات المحاسبية المتبعة لتنفيذ عمليات التجارة الإلكترونية، وفعالية المحاسبة عن تنفيذ عمليات التجارة الإلكترونية، تؤثر المخاطر التي تواجه تنفيذ عمليات التجارة الإلكترونية سلباً على فعالية المحاسبة عن تنفيذ عمليات التجارة الإلكترونية، بالإضافة الى توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الوسائل الرقابية التي تعتمد عليها البنوك في تنفيذ عمليات التجارة الإلكترونية ، وفعالية المحاسبة عن تنفيذ عمليات التجارة الإلكترونية ، وقد وضعت الدراسة عدد من التوصيات منها ضرورة توفير البنى التحتية التقنية للبنوك الإلكترونية مع تشجيع البنوك على تقديم كافة خدمات التجارة الإلكترونية لعملائها والتوسع بها، ضرورة قيام إدارات البنوك بفحص طرق الحماية ودراسة مدى فعاليتها وتحديثها لضمان استمرارية وفعالية الوسائل الرقابية التي تعتمد عليها البنوك في تنفيذ عمليات التجارة الإلكترونية.

Abstract

The study sought to identify e-commerce operations in Sudanese banks and the effectiveness of accounting methods used. And to effect of risk associated with the execution of e-commerce transactions on its accounting methods used in e-commerce operations. A questionnaire was designed and distributed to accountants, financial managers in Nyala's banks and analyzed with (SPSS). The main finding of that there is limited e-commerce operation in Sudanese banks and there is a statistically significant relation between accounting methods and e-commerce, that risk have a negative impact the effectiveness of e-commerce accounting. The study recommended the provision of a technical infrastructure for electronic banking, encourage banks to provide customers with e-commerce services, the need to update and re-examine protection methods and the effectiveness of regulatory instruments used by banks in e-commerce operations.

1-1 مقدمة

عملت مهنة المحاسبة منذ نشأتها في بيئة تجارية تقليدية قليلة التغير إلى أن ظهرت بيئة التجارة الإلكترونية والتي تتسم بتطورها السريع وهيكلها غير الملموس وعدم اعتمادها على التوثيق المستندي لأغلب عملياتها. وقد تأثر القطاع المصرفي بهذا التطور في مجال الإنترنت في شكل الخدمات المصرفية التي يقدمها للعملاء عبر الإنترنت، حيث

شملت التجارة الإلكترونية إرسال التحويلات المالية عبر الشبكة وظهور وسائل الدفع الإلكتروني. ويرتبط نظام التجارة الإلكترونية بشكل مباشر بالنظام المحاسبي وقد شكل الارتباط في أن عمليات التجارة الإلكترونية يتم تنفيذها من خلال النظام المحاسبي ، لذلك نجد أن الكثير من الشركات تتخوف من استخدام التجارة الإلكترونية لما يصاحبها من مخاطر، وخصوصاً إمكانية إختراق أنظمتها المحاسبية من قبل قرصنة الإنترنت. ففي حالة حدوث أي خلل أو إختراق للنظام المحاسبي من خلال شبكة الإنترنت تصبح مخرجات النظام المحاسبي مشكوكاً بمصداقيتها.

1-2 مشكلة الدراسة:

يمكن صياغة المشكلة في التساؤلات التالية:

أ/ ما هي عمليات التجارة الإلكترونية المطبقة بالبنوك السودانية؟

ب/ مدى فعالية الإجراءات المحاسبية المتبعة للمحاسبة عن عمليات التجارة الإلكترونية؟

ت/ ما المخاطر المصرفية التي تواجه تنفيذ عمليات التجارة الإلكترونية وأثرها على فعالية أساليب المحاسبة عمليات التجارة الإلكترونية؟

1-3 فروض الدراسة:

أ/ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأساليب المستخدمة من قبل البنوك لتنفيذ عمليات التجارة الإلكترونية ، وفعالية المحاسبة عن تنفيذ عمليات التجارة الإلكترونية.

ب/ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإجراءات المحاسبية المتبعة لتنفيذ عمليات التجارة الإلكترونية ، وفعالية المحاسبة عن تنفيذ عمليات التجارة الإلكترونية.

ت/ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المخاطر المصرفية التي تواجه تنفيذ عمليات التجارة الإلكترونية، وفعالية المحاسبة عن تنفيذ عمليات التجارة الإلكترونية.

ث/ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الوسائل الرقابية التي تعتمد عليها البنوك في تنفيذ عمليات التجارة الإلكترونية ، وفعالية المحاسبة عن تنفيذ عمليات التجارة الإلكترونية.

1-4 أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من أهمية مهنة المحاسبة وأهمية التجارة الإلكترونية ودور كل منهما في بيئة الأعمال التي تُعدُّ

ركيزة أي اقتصاد في أية دولة . وحيث أن مهنة المحاسبة تعتبر العمود الفقري لأية منشأة ويتم اعتماد نتائجها

كأساس في اتخاذ القرارات ، وبالتالي فإن معرفة أساليب المحاسبة عن عمليات التجارة الإلكترونية ومدى كفايته ا

ومحاولة إيجاد حلول للمشاكل المرافقة لهذا الدور الجديد - إن وجدت - سيساهم بشكل جوهري في نموّ عمليات

التجارة الإلكترونية وبالتالي تقوية الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال إضفاء درجة مناسبة من الثقة للمعلومات

المحاسبية المتعلقة بعمليات بيئة التجارة الإلكترونية.

1-5 أهداف الدراسة:

أ/ التعرف على عمليات التجارة الإلكترونية المطبقة بالبنوك السودانية ومدى فعالية أساليب المحاسبة عنها.

ب/ التعرف على أثر المخاطر التي تواجه تنفيذ عمليات التجارة الإلكترونية على فعالية أساليب المحاسبة عمليات التجارة الإلكترونية.

ت/ التعرف علي أثر الوسائل الرقابية التي تعتمد عليها البنوك في تنفيذ عمليات التجارة الإلكترونية على فعالية المحاسبة عن تنفيذ عمليات التجارة الإلكترونية.

1-6 منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج الإستنباطي لاختيار مشكلة البحث وصياغة الفرض والمنهج الإستقرائي لإثبات مدى وصحة الفرض والمنهج التاريخي للدراسات السابقة والمنهج الوصفي التحليلي بتوزيع إستبانة على العاملين بالبنوك لدراسة واقع عمليات التجارة الإلكترونية المطبقة بالبنوك السودانية .

الدراسات السابقة

دراسة Moqbel (2014): من اهداف الدراسة التعرف على طبيعة التجارة الإلكترونية وعلاقتها بنظام المعلومات المحاسبي، اختبرت الدراسة عدد من الفرضيات منها تأثير نظم المعلومات المحاسبية للشركات المدرجة بسوق عمان للأوراق المالية قطاع الخدمات على التجارة الإلكترونية. توصلت الدراسة الى عدة نتائج منها لايجاد نظام معلومات محاسبي دقيق على الشركات أن تطور أساليبها للتعامل مع التجارة الإلكترونية، و إن الآثار المترتبة على نظم المعلومات المحاسبية في ظل التجارة الإلكترونية ستغير موارد الشركات المادية والموارد البشرية.

دراسة Sacer & Oluic (2013): هدفت الدراسة الى توضيح اثر نظم المعلومات على العمل المحاسبي، إختبرت الدراسة فرضية أثر تقنية المعلومات على المعالجات المحاسبية وما يترتب من ذلك تأثير على جودة نظم المعلومات المحاسبية، قامت الدراسة بتحليل المميزات الاساسية لجودة نظم المعلومات المحاسبية ، من خلال مناقشة نموذج قياس جودة نظم المعلومات المحاسبية ومدى إدراك المحاسبين بالمنشآت المتوسطة والكبيرة بكروايتية لجودة نظم المعلومات المحاسبية ، وقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج منها أن جودة نظم المعلومات المحاسبية تتأثر بعدة عوامل ، وأن تكنولوجيا المعلومات تؤثر على الطريقة التي يعمل بها نظم المعلومات المحاسبية، و المساهمة في تجهيز العمليات، تقديم وتوصيل المعلومات المحاسبية وتساهم بشكل معنوي في زيادة جودة نظم المعلومات المحاسبية من خلال زيادة دقة وتوصيل المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب.

دراسة Ahmad (2013): هدفت الدراسة إلى دراسة أثر وتحليل أبعاد تأثير التجارة الإلكترونية على نظم المعلومات المحاسبية بدراسة حالة السوق الاردنية ، إختبرت الدراسة تأثير متغيرات الموثوقية ، الأداء التشغيلي ، تخفيض التكلفة وخدمات العملاء بالتجارة الإلكترونية ، وقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج منها أن للتجارة الإلكترونية منافع كبيرة على المنشآت الاردنية ، وأن التجارة الإلكترونية لها تأثير إيجابي على نظم المعلومات.

دراسة عثمان (2013م): من أهداف الدراسة معرفة المشاكل التي تواجه نظام المعلومات المحاسبي ، في ظل استخدام التجارة الإلكترونية، ودراسة الطرق والأساليب التي تستخدم في تطبيق نظام الرقابة الداخلية الإلكترونية بنظام المعلومات المحاسبي، بغرض تحقيق الثقة والأمان بالتجارة الإلكترونية، من فرضيات الدراسة يوجد ارتباط بين تطبيق نظام الرقابة الإلكترونية وتحقيق الثقة والأمان في التجارة الإلكترونية. من النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود ارتباط طردي قوي بين تطبيق نظام الرقابة الإلكترونية ، وتحقيق الثقة والأمان في التجارة الإلكترونية ، أوصت الدراسة بضرورة اعتماد نموذج نظام الربط بين نظام الشركة المحاسبي وموقعها الإلكتروني على شبكة الإنترنت ، حتى تستطيع مواجهة المشاكل المرافقة لها ، وضرورة أن يكون العاملين بأقسام المراجعة الداخلية بالمصارف ، ذوي مؤهلات وخبرات مهنية عالية تمكنهم من فهم طبيعة وأهداف ووسائل تطبيق التجارة الإلكترونية .

دراسة AL-Refaee (2012): هدفت الدراسة الى دراسة ما إذا كان هناك تأثير لاستخدام التجارة الإلكترونية في نظم المعلومات المحاسبية، افترضت الدراسة فرضية رئيسية مفادها عدم تأثير استخدام التجارة الإلكترونية على نظم المعلومات المحاسبية، وقد استباننت الدراسة المحاسبين ورؤساء أقسام المحاسبة، المديرين الماليين في البنوك الإسلامية ، وقد توصلت الدراسة الى أن لاستخدام التجارة الإلكترونية تأثير كبير على تصميم نظم المعلومات المحاسبية، وخلصت أيضا إلى أن استخدام التجارة الإلكترونية يوفر المعلومات المحاسبية المناسبة حول المواد المتاحة في الوقت المناسب لصناع القرار .

دراسة الجعبري (2012م): تمثلت مشكلة الدراسة في سؤال جوهرى وهو هل الإطار النظري للمحاسبة والذي انشئ في ظل بيئة تجارية تقليدية كافي، ويمكن تطبيقه في ظل البيئة التجارية الإلكترونية الحديثة؟ وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على بيئة التجارة الإلكترونية، ومقارنتها ببيئة التجارة التقليدية ، ومعرفة مدى كفاية الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية للتعامل مع تلك البيئة، وحصرت المشاكل التي تواجه مهنة المحاسبة في ظل هذه البيئة ، توصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد قصور في تحقيق مفاهيم القياس والإعتراف في ظل عمليات التجارة الإلكترونية ، وأن الطبيعة غير الملموسة للتجارة الإلكترونية وغياب التوثيق لمعظم عملياتها ، قد ساهما في إيجاد مشكلة رئيسية واجهت مهنة المحاسبة ، وهي آلية التحقق والإعتراف بالإيراد المتولد من عمليات التجارة الإلكترونية.

دراسة Qatawneh (2012): هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تأثير التجارة الإلكترونية على نظم المعلومات المحاسبية في قطاع البنوك الاردنية، إختبرت الدراسة تأثير متغيرات الموثوقية ، الأداء التشغيلي ، تخفيض التكلفة وخدمات العملاء بالتجارة الإلكترونية، تمثلت مشكلة الدراسة في طرح عدة تساؤلات منها ماهية أثر التجارة الإلكترونية على نظم المعلومات المحاسبية، وعلى تطوره، وتأثير التجارة الإلكترونية ملائمة نظم المعلومات المحاسبية؟ من فرضيات الدراسة هنالك علاقة معنوية بين التجارة الإلكترونية و تطور نظم المعلومات المحاسبية في قطاع البنوك، هنالك علاقة معنوية بين التجارة الإلكترونية و ملائمة نظم المعلومات المحاسبية، وقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج منها أن البنوك الاردنية تأثرت إيجابا بالتجارة الإلكترونية وتوافق على منفعة التجارة الإلكترونية للعملاء، وهنالك علاقة احصائية معنوية بين كل من التجارة الإلكترونية وتطوير نظم المعلومات المحاسبية ، جوانب تحسين الأداء التشغيلي بنظم المعلومات المحاسبية وخدمة العملاء وأخيرا مع خدمة العملاء.

دراسة شندي (2011م): تمثلت مشكلة الدراسة في النقص الكبير في الإطار النظري لموضوع الصيرفة الإلكترونية ، بالإضافة إلى التحديات القانونية في حقل البنوك الإلكترونية. هدفت الدراسة هدفت الدراسة إلى الخوض بعمق في مجال الصيرفة الإلكترونية ، وذلك لحاجة المكتبة العربية إلى المزيد من البحوث المتخصصة في هذا المجال وقد خلصت إلى أن هناك العديد من التحديات القانونية وغير القانونية تواجه الصيرفة الإلكترونية، كالتواقيع الإلكترونية ، إثبات الشخصية ، أنظمة الدفع النقدي وغيرها . وأوصت الدراسة بضرورة توفير البنى التحتية التقنية للبنوك الإلكترونية والتوسع بها.

دراسة علام (2010م): هدفت الدراسة الى تحليل ظاهرة التجارة الإلكترونية ودراسة واقع الدول العربية والإسلامية إزاء هذه الظاهرة والوقوف عند العوائق الحقيقية التي تحول دون تطبيقها والإستفادة منها ، تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة عوائق تطور التجارة الإلكترونية في الوطن العربي وخصوصاً الجزائر. تمثلت أهم نتائج الدراسة في ضعف إنتشار وإستخدام تقنية المعلومات ، في معظم الدول العربية والإسلامية ، نتيجة لتدني نسبة الإنفاق على تقنية

المعلومات من الناتج المحلي ، وغياب الإستثمارات المخصصة في قطاع تقنية المعلومات ، بالإضافة إلى الإرتباط الوثيق بين إنتشار ونمو التجارة الإلكترونية وتوفر القاعدة التكنولوجية لتقنية المعلومات والإتصالات .

دراسة شاهين (2009م): هدفت الدراسة إلى الوقوف على أنواع وأدوات ووسائل الدفع الإلكتروني ، وآليات عملها ، وطبيعة نظم الرقابة المصرفية عليها ، ومدى ملاءمتها للتطورات التقنية ، والوقوف على التحديات المتعلقة ببيئة العمل المصرفي الإلكتروني ، وبلورة مفهوم للرقابة على وسائل الدفع الإلكترونية في إطار تطوير أداء وحدات الرقابة المصرفية، تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة طبيعة نظم الدفع الإلكترونية ومخاطرها ووسائل الرقابة عليها، من نتائج الدراسة أن إستخدام أدوات الدفع الإلكتروني أصبح واقعاً لا مفر منه، وضرورة وجود ضوابط قبل الدخول إلى العمل المصرفي الإلكتروني لتخفيف المخاطر الناجمة عن تقديم الخدمات المصرفية من خلال شبكة الإنترنت ، كما توصلت الدراسة لعدم كفاية وقائية أنظمة الرقابة على المعلومات .

دراسة إسماعيل (2007م): هدفت الدراسة إلى قياس القدرة التنافسية للمصارف الاردنية ودورها في تبني ميزة تنافسية ، من خلال التركيز على الخدمات المصرفية الإلكترونية باعتبارها حقل من حقول المعرفة التسويقية الحديثة ، تمثلت مشكلة الدراسة في ماهية العلاقة بين الخدمات الإلكترونية التي يقدمها المصرف لعملائه عبر البطاقات البلاستيكية ، وشبكة الإنترنت ، والهاتف النقال، وبين كل من ربحية المصرف (زيادة العائد على الإستثمار) ، وتخفيض تكاليف التعامل ، وزيادة عدد المتعاملين مع المصرف ، والتميز في تقديم ما هو مختلف أو إختلاف طريقة التقديم وقد خلصت الدراسة إلى أن هنالك علاقة إرتباط معنوية بين الخدمات الإلكترونية التي يقدمها المصرف لعملائه ، وبين زيادة ربحيته ، وقدرته التنافسية ، وتخفيض تكاليف التعامل ، وزيادة عدد العملاء .

دراسة وادي (2007م): هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى أهمية توفر البنوك الإلكترونية ونجاحها في جذب العملاء وتقديم الخدمات التجارية ، ماهية الصعوبات التي تواجه البنوك الإلكترونية ونجاحها في تقديم خدماتها عبر الإنترنت . ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة ضعف نظم الأمن التي تحققها التجارة الإلكترونية في مجال إبرام الصفقات التجارية ، تمثلت مشكلة الدراسة في الإجابة على ما أهمية ومزايا البنوك الإلكترونية وما هي معوقات إنتشارها في فلسطين لكي تمارس أعمالها التجارية إلكترونياً ؟ وعدم توفر الكوادر الإدارية والبشرية التي تتمتع بمؤهلات علمية وخبرات ميدانية سواء فيما يتعلق بإستخدام الحاسوب .

دراسة الفشي (2003م): هدفت الدراسة إلى التعرف على المشاكل التي تواجه أنظمة المعلومات المحاسبية في ظل إستخدام التجارة الإلكترونية و الإجراءات الواجب إتخاذها لتفادي سلبية الأمان والتوكيدية والموثوقية المفقودة في التجارة الإلكترونية ، والوصول إلى نموذج لنظام يربط بين نظام المعلومات المحاسبي والتجارة الإلكترونية، تمثلت مشكلة الدراسة في حصر المشاكل التي تواجه أنظمة المعلومات المحاسبية في ظل إستخدام التجارة الإلكترونية ، وماهي الإجراءات الواجب إتخاذها لتفادي سلبية الأمان والتوكيدية والموثوقية المفقودة في التجارة الإلكترونية. توصلت إلى مجموعة من النتائج ، أهمها أن الطبيعة غير الملموسة للتجارة الإلكترونية وغياب التوثيق المستندي لأغلب عملياتها ساهما في إيجاد مشكلتين رئيسيتين واجهتا مهنتي المحاسبة والتدقيق ، هما آلية التحقق والإعتراف بالإيراد المتولد من عمليات التجارة الإلكترونية ، وآلية تخصيص الضرائب على مبيعات وإيرادات عمليات التجارة الإلكترونية. يلاحظ الباحثين أن الدراسات السابقة تناولت واقع التجارة الإلكترونية في العالم العربي، ومعوقات إنتشارها وكيفية مواجهتها، تحقيق الأمان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الإلكترونية ، محاولة الاستفادة من مزايا والتعامل

بالتجارة الإلكترونية بالإضافة الى تأثير عمليات التجارة الالكترونية على النظام المحاسبي. وتأتي هذه الدراسة كدراسة مكملة لجهود الباحثين والمساهمة بتوفير مؤشرات عن فعالية أساليب المحاسبة عنها في ظل التجارة الإلكترونية، وأثر المخاطر التي تواجه تنفيذ عمليات التجارة الإلكترونية على فعالية أساليب المحاسبة عن عمليات التجارة الإلكترونية.

التجارة الإلكترونية:

أولاً: مفهوم التجارة الإلكترونية :

تعد التجارة الإلكترونية واحدة من التعبيرات الجديدة التي أصبحت تتداول في الإستخدام العادي ، لتعبر عن كثير من الأنشطة الإنسانية المرتبطة بثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (رضوان ، 1999، ص:16). ممارسة تجارة السلع والخدمات بمساعدة أدوات الإتصال وغيرها من الوسائل ذات العلاقة بالاتصالات (نور الدين، 2010، ص 439)، وعرفها مقدمي الخدمات بأنها (أداة من أجل تلبية رغبات الشركات والمستهلكين والمديرين ، في خفض تكلفة الخدمة ، والإرتقاء بجودتها والعمل على سرعة توصيلها (عبد الغني، 2006) ، وعرفت أيضاً على أنها : (إستخدام الإنترنت في إبتكار وإدارة وتطوير العلاقات التجارية في أي وقت وأي مكان)، هي أي معاملة تتم بواسطة إتصال يستعمل تكنولوجيا المعلومات والنمط المستندي الإلكتروني بدلاً من النمط الورقي(عبد الغني، 2006). كما عرفت على أنها: (تنفيذ وإدارة الأنشطة التجارية المتعلقة بالبضاعة والخدمات ، بواسطة تحويل المعطيات عبر شبكة الإنترنت أو الأنظمة التقنية الشبيهة (الالف، 2007). يتضح للباحثين أن التجارة الإلكترونية من مخرجات ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعمل على خفض التكاليف والإرتقاء بالجودة والعمل .

ثانياً: خصائص التجارة الإلكترونية :

تتميز التجارة الإلكترونية بعدد من الخصائص ، التي تختلف وتتميزها عن التجارة التقليدية وهي(الصيرفي، 2005 ، ص:147، 230) إختفاء الوثائق الورقية للمعاملات ، إمكانية تسليم بعض المنتجات إلكترونياً، غياب العلاقة المباشرة والحميمة بين الأطراف المتعاقدة (برهان، 2006، ص:4)، التغلب على الحواجز التقليدية للمسافة، تقلل النفقات (ابو مصطفى، 2005، ص:57)، كثافة المعلومات وترتب عليها تحسين شفافية الأسعار والتكاليف ، كما أصبح بإمكان الزبائن إكتشاف التكلفة الحقيقية (الفعلية) التي يحملها التاجر للمنتجات (عثمان ، 2013، ص:96)، وإمكانية التفاعل مع أكثر من مصدر في وقت واحد (صالح وآخرون، 2006، ص:141).

ثالثاً: مقومات التجارة الإلكترونية :

أ/ البنية الأساسية من خلال توفر قاعدة إتصالات حديثة ومتطورة ، ربط مختلف أقاليم البلد الواحد بها ، مع ربط الدولة مع العالم الخارجي (نورالدين ، 2010، ص:465).

ب/ الكوادر البشرية مثل المتخصصين في قطاع تقنية المعلومات وشبكات الإتصال والإنترنت ، والبرامج التطبيقية ذات العلاقة بالتجارة عبر الإنترنت ، ومن ناحية أخرى ما يسمى بالإستعداد الإلكتروني (E.Readiness) أي المجتمع الإلكتروني الذي لديه الرغبة في إستخدام وممارسة التجارة عبر شبكة الإنترنت (مامون ، 2011، ص:21).

ت/ الإطار الاقتصادي الداعم: يقصد به تبني سياسات إقتصادية ملائمة في إطار سياسات الحرية الإقتصادية.

ث/ الثقة والأمان: بوجود تنظيم قانوني، وإمكانية التوقيع الرمزي أو الرقمي (عثمان ، 2013، ص:90، 494).

رابعاً: مخاطر التجارة الإلكترونية :

إن مخاطر التجارة الإلكترونية كثيرة ويصعب حصرها، ويمكن تصنيف مخاطر التجارة الإلكترونية ضمن نوعين رئيسيين هما (علام، 2007، ص ص 98، 100):

أ/ مخاطر يمكن إكتشافها: وهي الإختراقات التي يمكن التعرف عليها والتعامل معها ، ومن أشهر هذه الإختراقات : الفيروسات الرقمية المعروفة، قرصنة الإنترنت الهواة.

ب/ مخاطر لا يمكن إكتشافها وهي تتم دون سابق دراية بها ، إما لحداتها أو جهل الشركة بها لأنها فيروسات غير معروفة وقد تتمكن من دخول نظام الشبكة وإحداث تلف كبير دون الشعور بها ، أو أنها قرصنة إنترنت ذوي خبرة عالية فبعض القرصنة يملك خبرة ومهارة تفوق كثيراً المختصين تمكنهم من إختراق أنظمة الشركة دون أن يشعر بهم.

ت/ التسارع التكنولوجي: قد يصعب في كثير من الأحيان مواكبة التسارع التكنولوجي على الشبكة بشكل عام، وعلى التجارة الإلكترونية بشكل خاص، والمشكلة تكمن في عدم معرفة التقادم في الوقت المناسب .

خامساً: التجارة الإلكترونية البنكية

وردت بالادبيات الكثير من المفاهيم التجارة الإلكترونية البنكية يورد الباحثين منها:

هي ممارسة خدمات العمليات المصرفية إلكترونياً عبر شبكة الويب ، من خلال إتصال العميل بموقع البنك على شبكة الإنترنت . ويقصد بالعمليات المصرفية الإلكترونية تقديم البنوك الخدمات المصرفية التقليدية أو المبتكرة من خلال شبكات إتصال إلكترونية ، تقتصر صلاحية الدخول إليها على المشاركين فيها ، وفقاً لشروط العضوية التي تحددها البنوك ، وذلك من خلال أحد المنافذ على الشبكة بهدف (توفيق، 2003، ص:17):

أ/ إتاحة المعلومات عن الخدمات التي يؤديها البنك كخدمات المستثمرين .

ب/ حصول العملاء على خدمات معينة يحددها البنك كالتعرف على معاملاتهم وأرصدة حساباتهم وتحديث بياناتهم.

ت/ طلب العملاء تنفيذ عمليات مصرفية مثل تحويل الأموال وسداد الفواتير .

سادساً: الخدمات التي تقدمها البنوك الإلكترونية :

تقدم البنوك الإلكترونية العديد من الخدمات يمكن اجمالها في (وادي ، 2008، ص:860):

الإستفسار عن أرصدة حسابات الودائع والقروض ، إصدار بطاقات الفيزا إلكترون وتجميد أو وقف بطاقة الفيزا إلكترون، طلب الإشتراك في خدمة البنك الناطق وبنك المنزل، إصدار شيكات مودعة برسم التحصيل قبل إستحقاقها في الحساب، تغيير الرقم السري، طرق دفع الكمبيالات والفواتير إلكترونياً، تسديد بعض الفواتير، الإطلاع على عروض المصارف وأسعار العملات والفوائد ومعدلاتها، إصدار الجوالا الداخلية، إصدار بعض الشهادات.

أساليب تنفيذ عمليات التجارة الإلكترونية:

أولاً: نظم الدفع والسداد الإلكتروني :

تمثل أنظمة الدفع والسداد للتجارة الإلكترونية حجر الزاوية لنجاح وتطور هذا النوع من التجارة ، وتتمثل نظم الدفع والسداد الإلكتروني في الآتي (الدودي ، 2010، ص ص: 52، 54): البطاقات الذكية : Smart Cards ، بطاقات الدفع Debit Card ، بطاقات الإئتمان Credit Cards، بطاقات الصرف الآلي Automatic Teller (ATM) Machines (بوفارة، 2004، ص:374)، وتتيح هذه البطاقة للعملاء التعامل مع حساباتهم طرف البنك في أي وقت ومكان. بالإضافة لتلك النظم يوجد: بطاقات الصرف البنكي Charge Cards ، النقود الإلكترونية (الرقمية)

E_ Money (Digital Cash)، الشيكات الإلكترونية Electronic Checks، (مامون، 2011، ص: 237). يرى الباحثين أن استخدام أساليب الدفع الإلكتروني يوفر العديد من المزايا مقارنة بأساليب الدفع التقليدية المعتمدة على النقود الورقية وذلك لتوفير إمكانية الدفع الفوري والدفع الآجل، التعامل مع البنوك في أي وقت ومكان. الخ.

ثانياً: أثر التجارة الإلكترونية على العمل المحاسبي :

يمكن إجمال أثر التجارة الإلكترونية على العمل المحاسبي في الآتي (الحيالي وآخرون، 2006، ص: 146):
أ/ إجبار الشركات على مكننة العمليات المحاسبية وإستخدام الحاسب الآلي في التسجيل وعرض البيانات المحاسبية.
ب/ إجبار المحاسب على التعلم عن عمل الحاسب الآلي وبالتالي إمتلاك المعرفة في العمل المحاسبي.
ت/ التغيير في الدليل المحاسبي بإضافة حسابات جديدة تعبر عن إيرادات ونفقات عمليات التجارة الإلكترونية .
ث/ ويمتد أثر التجارة الإلكترونية إلى القوائم المالية ، ومنها قائمة الدخل وذلك بإضافة تفاصيل جديدة ضمن القائمة يتم من خلالها التعرف على الإيرادات المتأتية عن عمليات التجارة الإلكترونية ، وما يقابلها من نفقات خاصة بهذه العملية ، والمتعلقة بإنشاء المواقع الإلكترونية على الإنترنت للترويج عن بضائعها ، وأي نفقات أخرى متعلقة بها .
ج/ توسع عمل المحاسب وذلك بعرض التقارير الخاصة في ترشيد القرارات الإدارية، المتعلقة بإعداد الموازنات التخطيطية للنشاط التجاري في الإنترنت ، وعن توفير المعلومات المحاسبية عن جدوى هذا النشاط التجاري .
ح/ إزدياد صعوبة عمل مراقب الحسابات ، وذلك لإتفتاح العمل المحاسبي في الشركة إلى مختلف دول العالم ، وصعوبة تتبع العمليات التجارية بين الأطراف المختلفة ، لعدم وجود أي وثائق ورقية متبادلة عن إجراء تنفيذ المعاملات، فضلاً عن إمكانية تسليم السلع غير المادية عبر الشبكة وصعوبة إكتشاف عمليات البيع والشراء هذه .
خ/ بالنسبة للمحاسب فالمهمة أصعب لازدياد سهولة التهرب عن دفع الضرائب ، وتقل عمل الشركات من بلد إلى آخر ذو ضرائب منخفضة.

د/ عملية الإفصاح المحاسبي الإلكتروني هي إحدى الآثار الإيجابية لتطبيق التجارة الإلكترونية ويتمثل الإفصاح هذا في إعداد التقرير المالي الإلكتروني كأحد الآثار على مخرجات النظام المحاسبي .
ز/ تفعيل جودة المعلومات المحاسبية .

يرى الباحث أن التجارة الإلكترونية ستزيد من مخاطر عدم تماثل المعلومات خصوصاً لأطراف مثل مراجعي الحسابات والجهات الضريبية، الأمر الذي يتطلب مزيد من الجهود لضبط الإفصاح المحاسبي.

ثالثاً: الرقابة على أدوات الدفع الإلكترونية :

تبدأ الرقابة من مرحلة إصدار أداة الدفع ، ومروراً بمرحلة التشغيل وإنهاءً بتسوية العلاقة مع العميل ، وذلك من خلال وضع أسس وضوابط وقواعد لازمة لمتابعة الأعمال كما يلي (شاهين، 2010، ص ص: 15-16):

أ/ مرحلة إصدار البطاقة:

1/ التحقق من إستيفاء كافة البيانات الخاصة بالعميل وتحديد مدى ملاءمة بطاقة الدفع التي يطلبها ومجالات إستخدامها ، والحد الأقصى للمبلغ المطلوب تضمينه في البطاقة (السقف الإئتماني)، وإعلام العميل بالشروط والأحكام المرتبطة بإصدار وإستخدام البطاقة ، من حيث حقوق وواجبات حاملها .

2/ يتم وضع معايير بمدى تحقق الشروط اللازمة لمنح العميل بطاقة الدفع ، والتي ترتبط معظمها بالسجل الإئتماني للعميل

3/ إجراء تحليل للبيانات السابقة للعميل ، وتحديد عدد النقاط التي يحصل عليها ، وما إذا كانت ضمن الحدود المقبولة مصرفياً لمنحه بطاقة الإئتمان ، والتي يتم في ضوءها تحديد نوعية وسقف وشروط البطاقة للعميل .

4/ يتم توقيع عقد مع العميل وتصدر له بطاقة مشفرة.

5/ وتتمثل هذه المرحلة في ضرورة وجود رقابة ثنائية على عملية تسليم البطاقة للعميل ، حيث يتم وضع كل من البطاقة والرقم السري الخاص بها كل في مغلف مستقل عن الآخر ، وترسل من الإدارة إلى الفرع من خلال شخصين مختلفين تمهيداً لتسليمها للعميل (القضاة، 1998، ص:85).

ب/ مرحلة تشغيل البطاقة (شاهين، 2010، ص:16):

تتعلق هذه المرحلة بضوابط تنظيم العلاقة بين البنك والتاجر أو الوحدة الطرفية للبيع من جهة والعميل حامل البطاقة من جهة أخرى ، مع مراعاة وجود ضوابط رقابية محكمة تنظم جوانب العلاقة بين الأطراف المذكورة ، ومن أهمها وجود عقد ينظم العلاقة بين البنك (مصدر البطاقة) والتاجر (القابل للبطاقة الإئتمانية) ، وفق شروط محددة تتناول الحد الأقصى لسقف التفويض المسموح به للتعامل مع التاجر (القضاة، 1998، ص:115) .

ج/ مرحلة تسوية العلاقة مع العميل (شاهين، 2010، ص:17) :

متابعة عمليات التسوية بخصم قيمة المبالغ المستحقة على حساب العميل في اليوم المحدد من نهاية كل شهر من جهة ، وتسديد قيمة المبالغ المستحقة لصالح التاجر (أو الوحدة الطرفية) من جهة أخرى .

الدراسة الميدانية

أولاً: هدف الدراسة الميدانية: تهدف الدراسة الميدانية إلى معرفة فعالية النظام المحاسبي المستخدم للمحاسبة عن أساليب تنفيذ عمليات التجارة الإلكترونية وذلك من خلال إختبار فرضيات الدراسة.

ثانياً: مجتمع وعينة الدراسة الميدانية: تم تحديد مجتمع الدراسة الميدانية عن طريق حصر الأفراد ذوي العلاقة. وقد قام الباحثين بتوزيع (80) إستمارة على عينة الدراسة إسترجع منها (73) إستمارة بنسبة 91% من مجموع العينة .

ثالثاً: التحليل الوصفي لعينة الدراسة الميدانية:

جدول رقم (1) الخصائص النوعية للمبحوثين

من حيث المؤهل العلمي	عدد	نسبة	من حيث التخصص العلمي	عدد	نسبة
بكالوريوس	56	76.7	محاسبة	27	37
دبلوم عالي	4	5.5	ادارة اعمال	13	17.8
ماجستير	8	11	اقتصاد	20	27.4

1.4	1	بنوك وتمويل	0	0	دكتوراه
16.4	12	اخرى	6.8	5	أخرى
%100	73	المجموع	%100	73	المجموع
نسبة	عدد	من حيث عدد الدورات التدريبية	نسبة	عدد	من حيث سنوات الخبرة
24.7	18	لا يوجد	32	24	5 سنوات فأقل
31.5	23	دورتين فأقل	24.6	18	6 - 10 سنوات
43.8	32	3 دورات فأكثر	5.5	4	11 - 15 سنة
100	73	الإجمالي	15.1	11	16 - 20 سنة
%100	73	المجموع	21.9	16	أكثر من 20 سنة
			%100	73	المجموع

المصدر: إعداد الباحثين من واقع بيانات الدراسة الميدانية ، 2015م

يتضح من الجدول رقم (1) أن غالبية المبحوثين من حملة البكالوريوس حيث بلغ عددهم (56) فرد بنسبة 76.7% . و(8) ماجستير بنسبة 11%، و(5) مؤهلات أخرى بنسبة 6.8%، و(4) دبلوم عالي بنسبة 5.5% ، وهذا يوضح أن الغالبية العظمة من حملة الدرجات الجامعية مما يمكنهم من تفهم موضوع البحث. أما فيما يخص المؤهل العلمي يتضح من الجدول رقم (1) أن غالبية المبحوثين من حملة البكالوريوس حيث بلغ عددهم (56) فرد بنسبة 76.7% . و(8) ماجستير بنسبة 11%، و(5) مؤهلات أخرى بنسبة 6.8%، و(4) دبلوم عالي بنسبة 5.5% ، وهذا يوضح أن الغالبية العظمة من حملة الدرجات الجامعية مما يمكنهم من تفهم موضوع البحث. أما بالنسبة ل التخصص العلمي يتضح من الجدول رقم (1) أن غالبية المبحوثين تخصصهم محاسبة حيث بلغ عددهم (27) فرد بنسبة 37% . و(20) اقتصاد بنسبة 27.4%، و(13) إدارة بنسبة 17.8%، و(12) تخصصات أخرى بنسبة 16.4%، وواحد بنوك وتمويل بنسبة 1.4% ويشير هذا الى أن تخصصات المبحوثين تمكنهم من تفهم موضوعات البحث. فيما يخص سنوات الخبرة يتضح من الجدول رقم (1) أن عدد المبحوثين اللذين تراوحت خبرتهم من 5 سنوات فأقل بلغ (23) فرد بنسبة 31.5% ، وأن (18) خبرتهم من 6 - 10 سنوات بنسبة 24.6%، و(16) خبرتهم أكثر من 20 سنة بنسبة 21.9%، و(11) خبرتهم من 16 - 20 سنة بنسبة 15.1% ، و(4) خبرتهم من 11 - 15 سنة. وبخصوص عدد الدورات التي تلقها المبحوثين يتضح من الجدول رقم (1) أن غالبية المبحوثين إلتحقوا بثلاث دورات فأكثر حيث بلغ عددهم (32) فرد بنسبة 43.8% . و(23) إلتحقوا بدورتين فأقل بنسبة 31.5%، و(18) لم يلتحقوا بدورات 24.7%.

رابعاً: إختبار الثبات

جدول رقم (2) ملخص لنتائج الإختبار الإحصائي للثبات

م	الفرضيات	عدد	معامل الثبات	معامل الصدق
1	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأساليب المستخدمة من قبل البنوك لتنفيذ عمليات التجارة الالكترونية ، وفعالية المحاسبة عن تنفيذ عمليات التجارة الالكترونية.	8	0.974	0.987
2	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإجراءات المحاسبية المتبعة لتنفيذ عمليات التجارة الالكترونية ، وفعالية المحاسبة عن تنفيذ عمليات التجارة الالكترونية.	3	0.979	0.989
3	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المخاطر المصرفية التي تواجه تنفيذ عمليات التجارة الالكترونية ، وفعالية المحاسبة عن تنفيذ عمليات التجارة الالكترونية.	5	0.961	0.980
4	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الوسائل الرقابية التي تعتمد عليها البنوك في تنفيذ عمليات التجارة الالكترونية ، وفعالية المحاسبة عن تنفيذ عمليات التجارة الالكترونية.	4	0.910	0.954
	مستوي الاستبانة ككل	20	0.956	0.977

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية ، 2015م

يتضح للباحثين أن معامل ألفا كرونباخ عن كل فرضية من فرضيات الدراسة الأربعة وعن مستوي الإستبانة ككل ، (0.974 ، 0.979 ، 0.961 ، 0.910) على التوالي ، هو مرتفع وجميع هذه النسب مقبولة إحصائياً وتزيد عن (0.6) ، وعليه فإن ثبات الإستبانة يعتبر جيداً ويمكن الإعتماد عليها في إختبار فرضيات الدراسة وتعميم النتائج .

خامساً: تحليل ومناقشة نتائج فرضيات الدراسة الميدانية :

إختبار الفرضيات أجرى الباحثين الإختبارات التالية:

أولاً: آراء وإتجاهات المستجيبين حول الفرضيات:

أ/ آراء وإتجاهات المستجيبين حول الفرضية الأولى

تهدف هذه الفرضية الى معرفة مدى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأساليب المستخدمة من قبل البنوك لتنفيذ عمليات التجارة الالكترونية ، وفعالية المحاسبة عن تنفيذ عمليات التجارة الالكترونية ، يمكن إستخلاص نتيجة آراء وإتجاهات المستجيبين حول أي فرضية ، من خلال حساب المتوسط المرجح لكل فرضية .

جدول رقم (3) آراء وإتجاهات المستجيبين حول الفرضية الأولى

م	العبارات	الوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
1	يطبق البنك اسلوب النقود الالكترونية (الرقمية) ممثلة في الهاتف المصرفي والإنترنت المصرفي و أوامر	1.82	.79	اوافق

			الدفع المصرفية الإلكترونية، وهذا يسهل عمليات المقاصة الالكترونية .
2	1.04	1.92	يطبق البنك أسلوب بطاقات الصرف الآلي ، وهذا يعمل على سرعة التقرير عن حسابات العملاء .
3	1.14	2.54	يطبق البنك أسلوب بطاقات الإئتمان ، الذي يعمل على سرعة إجراء إختبارات فحص الحد الأعلى للإئتمان .
4	1.26	2.18	يطبق البنك أسلوب البطاقات الذكية ، وهذا يحقق الدقة في التوجيه المحاسبي .
5	.96	2.04	يطبق البنك أسلوب بطاقات الصرف البنكي ، وهذا يعالج عمليات الترسيد بدرجة عالية من الدقة .
6	1.1	2.44	يطبق البنك أسلوب بطاقات الدفع ، وهذا يحقق تسريع عمليات التخزين وإسترجاع البيانات .
7	1.08	2.11	تؤدي عملية التسجيل الإلكتروني المطبقة في البنك إلى ضبط عمليات التجارة الإلكترونية .
8	.88	1.97	تؤدي عملية التحليل المحاسبي الإلكتروني المطبقة في البنك إلى دقة عرض معلومات عمليات التجارة الإلكترونية.
اوافق	1.03	2.13	الفرضية الاولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأساليب المستخدمة من قبل البنوك لتنفيذ عمليات التجارة الإلكترونية ، وفعالية المحاسبة عن تنفيذ عمليات التجارة الالكترونية

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية، 2015م

يتضح من الجدول رقم (3) أن نتيجة آراء وإتجاهات المستجيبين حول كل عبارات الفرضية الأولى ومتوسطها هي (موافق) وقد حصلت الفرضية على متوسط مرجح (2.13) بإنحراف معياري (1.03) ، حيث يوافق المستجيبين على أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأساليب المستخدمة من قبل البنوك لتنفيذ عمليات التجارة الالكترونية ، وفعالية المحاسبة عن تنفيذ عمليات التجارة الالكترونية.

ب/ آراء وإتجاهات المستجيبين حول الفرضية الثانية:
تهدف هذه الفرضية إلى معرفة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاجراءات المحاسبية وفعالية المحاسبة.

جدول رقم (4) نتيجة آراء وإتجاهات المستجيبين حول الفرضية الثانية

م	العبارات	الوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
---	----------	-------------------------	----------------------	---------

1	يقوم البنك بوضع إجراءات خاصة بأمن المعلومات فيما يتعلق بإختيار التقنية المناسبة وآلية العمل بها.	1.6	0.74	وافق بشدة
2	تعمل إجراءات ترميز البيانات على زيادة دقة المعلومات المحاسبية المنتجة في ظل النظام المحاسبي الإلكتروني.	1.64	0.81	وافق بشدة
3	تعمل إجراءات الثقة والأمان على رفع مستوى جودة مخرجات النظام المحاسبي .	1.65	0.79	وافق بشدة
	الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاجراءات المحاسبية المتبعة لتنفيذ عمليات التجارة الالكترونية ، وفعالية المحاسبة عن تنفيذ عمليات التجارة الالكترونية	1.63	0.78	وافق بشدة

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية ، 2015م

من جدول رقم (4) أن نتيجة آراء وإتجاهات المستجيبين حول كل عبارات الفرضية الثانية هي (موافق بشدة) وقد حصلت الفرضية على (1.63) بإنحراف معياري (0.87) ، حيث يوافق المستجيبين بشدة على أن هتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإجراءات المحاسبية المتبعة لتنفيذ عمليات التجارة الإلكترونية، وفعالية المحاسبة عن تنفيذ عمليات التجارة الالكترونية.

ت/ آراء وإتجاهات المستجيبين حول الفرضية الثالثة:

تهدف هذه الفرضية إلى معرفة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المخاطر المصرفية وفعالية المحاسبة .

جدول رقم (5) نتيجة آراء وإتجاهات المستجيبين حول الفرضية الثالثة

م	العبارات	الوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
1	تؤثر المخاطر المصرفية الإلكترونية سلباً على سلامة النظام المحاسبي .	2.1	.95	وافق
2	تعتبر الفيروسات الرقمية واحدة من المخاطر المصرفية التي تقلل من فعالية النظام المحاسبي .	2.19	1.02	وافق
3	تجديد وتنويع منافذ الإختراق من قبل القراصنة يقلل من فعالية إجراءات الرقابة الداخلية .	2.51	1.02	وافق
4	إنقطاع شبكات الإتصال يؤدي إلى تأخير عمليات المعالجة المحاسبية .	1.59	.87	وافق بشدة
5	تقادم البرامج الإلكترونية يعيق عمليات العرض والإفصاح عن عمليات التجارة الإلكترونية.	2.23	.88	وافق
	الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المخاطر المصرفية التي تواجه تنفيذ عمليات التجارة الإلكترونية، وفعالية المحاسبة عن تنفيذ عمليات التجارة الإلكترونية.	2.12	0.95	وافق

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية ، 2015م

يتضح من جدول رقم (5) أن نتيجة آراء وإتجاهات المستجيبين حول الفرضية ال ثالثة هي (موافق) وقد حصلت الفرضية على (2.12) بإنحراف معياري (0.95) ، حيث يوافق المستجيبين على أن توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المخاطر المصرفية التي تواجه تنفيذ عمليات التجارة الإلكترونية ، وفعالية المحاسبة عن تنفيذ عمليات التجارة .

4. آراء وإتجاهات المستجيبين حول الفرضية الرابعة:

تهدف هذه الفرضية إلى معرفة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الوسائل الرقابية التي تعتمد عليها البنوك في تنفيذ عمليات التجارة الإلكترونية ، وفعالية المحاسبة عن تنفيذ عمليات التجارة الإلكترونية. يوضح الجدول رقم (6) نتيجة آراء وإتجاهات المستجيبين حول الفرضية الرابعة:

جدول رقم (6) نتيجة آراء وإتجاهات المستجيبين حول الفرضية الرابعة

م	العبارات	الوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
1	إحكام الرقابة الإلكترونية من خلال أمن وحماية الملفات يحقق سلامة النظم الحاسوبية.	1.6	0.52	وافق بشدة
2	تقوم إدارة البنك بفحص طرق الحماية ودراسة مدى فعاليتها في حفظ سلامة النظام الحاسبي .	1.71	0.59	وافق بشدة
3	تقوم إدارة البنك بتحديث طرق الحماية حسب التغيرات الحاصلة في بيئة التكنولوجيا .	1.64	0.91	وافق بشدة
4	الفصل بين وظائف مشغل الأجهزة والتصريح بتنفيذ العمليات المالية يحقق سلامة النظام الحاسبي .	1.86	0.99	وافق
	الفرضية الرابعة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الوسائل الرقابية التي تعتمد عليها البنوك في تنفيذ عمليات التجارة الإلكترونية ، وفعالية المحاسبة عن تنفيذ عمليات التجارة الإلكترونية .	1.70	0.75	وافق بشدة

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية ، 2015م

ينضح من الجدول رقم (6) أن نتيجة آراء وإتجاهات المستجيبين حول الفرضية ا لرابعة هي (موافق بشدة) وقد حصلت الفرضية على (1.70) بإنحراف معياري (0.75)، حيث يوافق المستجيبين بشدة على أن ه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الوسائل الرقابية التي تعتمد عليها البنوك في تنفيذ عمليات التجارة الإلكترونية ، وفعالية المحاسبة عن تنفيذ عمليات التجارة الإلكترونية.

ثانياً: إختبار الفرق بين متوسطات إجابة الأفراد تبعاً للخصائص الشخصية لأفراد العينة

لمعرفة ما إذا كان هناك فرق بين متوسطات إجابة الأفراد تبعاً للخصائص الشخصية لأفراد العينة (المتغيرات) ، يستخدم الباحث إختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) ، حيث تمثل الخصائص الشخصية لأفراد العينة المتغيرات المستقلة (المؤهل العلمي، عدد الدورات التي تلقاها المستبان وسنوات الخبرة) ، ومتوسطات عبارات الفرضيات المتغير التابع ، ويختبر الباحث الفرضيات التالية:

الفرضية الصفرية H_0 : لا توجد فروق بين متوسطات الإجابات تبعاً للمتغيرات الشخصية

الفرضية البديلة H_1 : توجد فروق بين متوسطات الإجابات تبعاً للمتغيرات الشخصية

1. مقارنة الفرق بين متوسطات إجابة الأفراد تبعاً للخصائص الشخصية لعبارات الفرضية الاولى:

يوضح جدول (7) التالي الفرق بين متوسطات إجابة الأفراد تبعاً للخصائص الشخصية لأفراد العينة لعبارات الفرضية الاولى:

جدول رقم (7) نتائج مقارنة المتوسطات عن طريق إختبار (One-Way ANOVA) لعبارات الفرضية الاولى

سنوات الخبرة			عدد الدورات			المؤهل العلمي			العبرة
التباين	F	Sig	التباين	F	Sig	التباين	F	Sig	
6.2	42.6	0.00	11.2	34.9	0.00	8.7	32.5	0.00	الأولى
13	55.6	0.00	20.9	40.9	0.00	20.3	84.4	0.00	الثانية
18.9	102.6	0.00	36	114.2	0.00	21.4	49.5	0.00	الثالثة
24.3	172.1	0.00	34.4	60.1	0.00	37.1	76	0.00	الرابعة
13.6	85.7	0.00	18.7	46.5	0.00	15.8	60.9	0.00	الخامسة
18.6	134	0.00	29	77	0.00	18.1	46.2	0.00	السادسة
16.8	77.6	0.00	24.4	50.7	0.00	18.1	44.8	0.00	السابعة
10.8	66.2	0.00	15.2	43.8	0.00	12.7	53.6	0.00	الثامنة

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية ، 2015م

يتبين للباحث من الجدول رقم (7) أن التباين بين المجموعة والذي يشرحه العامل المستقل المؤهل العلمي ، عدد الدورات وسنوات الخبرة كالآتي: العبرة الأولى : يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة ، حول العبرة الأولى (يطبق البنك أسلوب النقود الإلكترونية (الرقمية) ممثلة في الهاتف المصرفي والإنترنت المصرفي وأوامر الدفع الإلكترونية ، وهذا يسهل عمليات المقاصة الإلكترونية) تنسب الى متغيرات المؤهل العلمي وعدد الدورات التي التحقوا بها وذات الصلة بالصيرفة الإلكترونية وسنوات الخبرة ، حيث بلغ التباين (6.2 ، 11.2 ، 8.7) ، وبلغت قيم (F) (32.5 ، 34.9 ، 42.6) وهذه القيم معنوية عند مستوى 0.05 . العبرة الثانية: يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة ، حول العبرة الثانية (يطبق البنك أسلوب بطاقات الصرف الآلي ، وهذا يعمل على سرعة التقرير عن حسابات العملاء) تنسب الى متغيرات المؤهل العلمي وعدد الدورات التي التحقوا بها ذات الصلة بالصيرفة الإلكترونية وسنوات الخبرة ، حيث بلغ التباين (13 ، 20.9 ، 20.3) ، وبلغت قيم (F) (84.4 ، 40.9 ، 55.6) وهذه القيم معنوية عند مستوى 0.05 . العبرة الثالثة: يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة ، حول العبرة الثالثة (يطبق البنك أسلوب بطاقات الإئتمان ، الذي يعمل على سرعة إجراء إختبارات فحص الحد الأعلى للإئتمان) تنسب الى متغيرات المؤهل العلمي وعدد الدورات التي التحقوا بها ذات الصلة بالصيرفة الإلكترونية وسنوات الخبرة ، حيث بلغ التباين (18.9 ، 36 ، 21.4) ، وبلغت قيم (F) (49.5 ، 114.2 ، 102.6) وهذه القيم معنوية عند مستوى 0.05 . العبرة الرابعة: يوجد فروق ذو دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة، (يطبق البنك أسلوب البطاقات الذكية، وهذا يحقق الدقة في التوجيه المحاسبي) تنسب الى متغيرات المؤهل العلمي وعدد الدورات التي التحقوا بها ذات الصلة بالصيرفة الإلكترونية وسنوات الخبرة ، حيث بلغ التباين (37.1 ، 34.4 ، 24.3) ، وبلغت قيم (F) (76 ، 60.1 ، 172.1). العبرة الخامسة: يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين إجابات

أفراد عينة الدراسة ، حول العبارة ال خامسة (يطبق البنك أسلوب بطاقات الصرف البنكي ، وهذا يعالج عمليات الترسيد بدرجة عالية من الدقة) تنسب الى متغيرات المؤهل العلمي وعدد الدورات التي التحقوا بها ذات الصلة بالصيرفة الالكترونية وسنوات الخبرة ، حيث بلغ التباين (15.8 ، 18.7 ، 13.6) ، وبلغت قيم (F) (60.9 ، 46.5 ، 85.7) وهذه القيم معنوية عند مستوى 0.05 . العبارة السادسة: يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة ، حول العبارة السادسة (يطبق البنك بطاقات الدفع ، وهذا يحقق تسريع عمليات التخزين وإسترجاع البيانات) تنسب الى متغيرات المؤهل العلمي وعدد الدورات التي التحقوا بها ذات الصلة بالصيرفة الالكترونية وسنوات الخبرة ، حيث بلغ التباين (18.1 ، 29 ، 18.6) ، وبلغت قيم (F) (46.2 ، 77 ، 134) وهذه القيم معنوية عند مستوى 0.05 . العبارة السابعة: يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة ، حول العبارة ال سابعة (تؤدي عملية التسجيل الإلكتروني المطبقة في البنك إلى ضبط عمليات التجارة الإلكترونية) تنسب الى متغيرات المؤهل العلمي وعدد الدورات التي التحقوا بها ذات الصلة بالصيرفة الالكترونية وسنوات الخبرة ، حيث بلغ التباين (18.1 ، 24.4 ، 16.8) ، وبلغت قيم (F) (44.8 ، 50.7 ، 77.6) وهذه القيم معنوية عند مستوى 0.05 . العبارة الثامنة: يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة ، حول العبارة ال ثامنة (تؤدي عملية التحليل المحاسبي الإلكتروني المطبقة في البنك إلى دقة عرض معلومات عمليات التجارة الإلكترونية) تنسب الى متغيرات المؤهل العلمي وعدد الدورات التي التحقوا بها ذات الصلة بالصيرفة الالكترونية وسنوات الخبرة ، حيث بلغ التباين (12.7 ، 15.2 ، 10.8) ، وبلغت قيم (F) (53.6 ، 43.8 ، 66.2) وهذه القيم معنوية عند مستوى 0.05 .

2. مقارنة الفرق بين متوسطات إجابة الأفراد تبعاً للخصائص الشخصية لعبارات الفرضية الثانية:

يوضح الجدول (8) الفرق بين متوسطات إجابة الأفراد تبعاً للخصائص الشخصية لأفراد العينة لعبارات الفرضية الثانية:

جدول رقم (8) نتائج مقارنة المتوسطات عن طريق إختبار (One-Way ANOVA) لعبارات الفرضية الثانية

العبارة	المؤهل العلمي			عدد الدورات			سنوات الخبرة		
	Sig	F	التباين	Sig	F	التباين	Sig	F	التباين
الأولى	0.00	31.6	7.6	0.00	55.3	12.1	0.00	54.3	5.3
الثانية	0.00	41.9	10.6	0.00	43.2	13	0.00	28.2	7.3
الثالثة	0.00	35.6	9.1	0.00	48.3	13	0.00	41.7	5.9

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية ، 2015م

يتبين للباحث من الجدول رقم (8) أن التباين بين المجموعة والذي يشرحه العامل المستقل المؤهل العلمي ، عدد الدورات وسنوات الخبرة كالأتي:

العبارة الأولى : يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة ، حول العبارة الأولى (يقوم البنك بوضع إجراءات خاصة بأمن المعلومات فيما يتعلق بإختيار التقنية المناسبة وآلية العمل بها) تنسب الى متغيرات المؤهل العلمي وعدد الدورات التي التحقوا بها ذات الصلة بالصيرفة الالكترونية وسنوات الخبرة ، حيث بلغ التباين (7.6 ، 12.1 ، 5.3) ، وبلغت قيم (F) (31.6 ، 55.3 ، 54.3) وهذه القيم معنوية عند مستوى 0.05 . العبارة الثانية:

يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة ، حول العبارة ال ثانية (تعمل إجراءات ترميز البيانات على زيادة دقة المعلومات المحاسبية المنتجة في ظل النظام المحاسبي الإلكتروني) تنسب الى متغيرات المؤهل العلمي وعدد الدورات التي التحقوا بها ذات الصلة بالصيرفة الالكترونية وسنوات الخبرة ، حيث بلغ التباين (10.6 ، 13 ، 7.3) ، وبلغت قيم (F) (41.9 ، 43.2 ، 28.2) وهذه القيم معنوية عند مستوى 0.05 . العبارة الثالثة: يوجد فروق معنوية ذو دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة ، حول العبارة ال ثالثة (تعمل إجراءات الثقة والأمان على رفع مستوى جودة مخرجات النظام المحاسبي) تنسب الى متغيرات المؤهل العلمي وعدد الدورات التي التحقوا بها ذات الصلة بالصيرفة الالكترونية وسنوات الخبرة ، حيث بلغ التباين (9.1 ، 13 ، 5.9) ، وبلغت قيم (F) (35.6 ، 48.3 ، 41.7).

3. مقارنة الفرق بين متوسطات إجابة الأفراد تبعاً للخصائص الشخصية لعبارات الفرضية الثالثة:

يوضح الجدول رقم (9) التالي فرق بين متوسطات إجابة الأفراد تبعاً للخصائص الشخصية لأفراد العينة:

جدول رقم (9) نتائج مقارنة المتوسطات عن طريق اختبار (One-Way ANOVA) لعبارات الفرضية الثالثة

العبارة	المؤهل العلمي			عدد الدورات			سنوات الخبرة		
	Sig	F	التباين	Sig	F	التباين	Sig	F	التباين
الأولى	0.00	81.7	16.4	0.00	43.6	17.6	0.00	92.7	13.3
الثانية	0.00	74.7	16.2	0.00	38.6	19	0.00	88	14.9
الثالثة	0.00	45.3	16	0.00	119.3	27.9	0.00	145.2	16.1
الرابعة	0.00	51.8	12.4	0.00	39.8	14.3	0.00	25	8
الخامسة	0.00	52.6	16	0.00	5.7	20.5	0.00	59.4	13.4

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية ، 2015م

يتبين للباحث من الجدول رقم (9) أن التباين بين المجموعة والذي يشرحه العامل المستقل المؤهل العلمي ، عدد الدورات وسنوات الخبرة كالأتي: **العبارة الأولى:** يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة ، حول العبارة الأولى (تؤثر المخاطر المصرفية الإلكترونية سلباً على سلامة النظام المحاسبي) تنسب الى متغيرات المؤهل العلمي وعدد الدورات التي التحقوا بها ذات الصلة بالصيرفة الالكترونية وسنوات الخبرة ، حيث بلغ التباين (16.4 ، 17.6 ، 13.3) ، وبلغت قيم (F) (81.7 ، 43.6 ، 92.7) وهذه القيم معنوية عند مستوى 0.05 .

العبارة الثانية: يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة ، حول العبارة ال ثانية (تعتبر الفيروسات الرقمية واحدة من المخاطر المصرفية التي تقلل من فعالية النظام المحاسبي) تنسب الى متغيرات المؤهل العلمي وعدد الدورات التي التحقوا بها ذات الصلة بالصيرفة الالكترونية وسنوات الخبرة ، حيث بلغ التباين (16.2 ، 19 ، 14.9) ، وبلغت قيم (F) (74.7 ، 38.6 ، 88) وهذه القيم معنوية عند مستوى 0.05 . العبارة الثالثة: يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة ، حول العبارة ال ثالثة (تجديد وتنويع منافذ الإختراق من قبل القراصنة

يقلل من فعالية إجراءات الرقابة الداخلية) تنسب الى متغيرات المؤهل العلمي وعدد الدورات التي التحقوا بها ذات الصلة بالصيرفة الالكترونية وسنوات الخبرة ، حيث بلغ التباين (16 ، 27.9 ، 16.1) ، وبلغت قيم (F) (45.3 ، 145.2، 119.3) وهذه القيم معنوية عند مستوى 0.05. العبارة الرابعة: يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة ، حول العبارة ال رابعة (إنقطاع شبكات الإتصال يؤدي إلى تأخير عمليات المعالجة المحاسبية) تنسب الى متغيرات المؤهل العلمي وعدد الدورات التي التحقوا بها ذات الصلة بالصيرفة الالكترونية وسنوات الخبرة ، حيث بلغ التباين (12.4 ، 14.3 ، 8) ، وبلغت قيم (F) (51.8 ، 39.8 ، 25) وهذه القيم معنوية عند مستوى 0.05 العبارة الخامسة: يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة ، حول العبارة ا لخامسة (تقادم البرامج الإلكترونية يعيق عمليات العرض والإفصاح المناسب عن عمليات التجارة الإلكترونية) تنسب الى متغيرات المؤهل العلمي وعدد الدورات التي التحقوا بها ذات الصلة بالصيرفة الالكترونية وسنوات الخبرة ، حيث بلغ التباين (16 ، 20.5 ، 13.4) ، وبلغت قيم (F) (52.6 ، 5.7 ، 59.4) وهذه القيم معنوية عند مستوى 0.05 .

4. مقارنة الفرق بين متوسطات إجابة الأفراد تبعاً للخصائص الشخصية لعبارات الفرضية الرابعة:

يوضح الجدول رقم (10) التالي فرق بين متوسطات إجابت أفراد العينة لعبارات الفرضية:

جدول رقم (10) نتائج مقارنة المتوسطات عن طريق اختبار (One-Way ANOVA) لعبارات الفرضية الرابعة

العبارة	المؤهل العلمي			عدد الدورات			سنوات الخبرة		
	Sig	F	التباين	Sig	F	التباين	Sig	F	التباين
الأولى	0.00	7.2	1.5	0.00	64.9	6.3	0.00	45.3	3.5
الثانية	0.00	15.4	3.4	0.00	56.7	7.7	0.00	53.4	4.7
الثالثة	0.00	6.1	14.2	0.00	54.8	18	0.00	42.1	10.5
الرابعة	0.00	58.8	16.6	0.00	29.3	15.9	0.00	30.6	11.1

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية ، 2015م

يتبين للباحث من الجدول رقم (10) أن التباين بين المجموعة والذي يشرحه العامل المستقل المؤهل العلمي ، عدد الدورات وسنوات الخبرة كالأتي: العبارة الأولى: العبارة الأولى: يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة ، حول العبارة الأولى (إحكام الرقابة الإلكترونية من خلال أمن وحماية الملفات يحقق سلامة النظم المحاسبية) تنسب الى متغيرات المؤهل العلمي وعدد الدورات التي التحقوا بها ذات الصلة بالصيرفة الالكترونية وسنوات الخبرة ، حيث بلغ التباين (1.5 ، 6.3 ، 3.5) ، وبلغت قيم (F) (7.2 ، 64.9 ، 45.3) وهذه القيم معنوية عند مستوى 0.05 . العبارة الثانية: يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة ، حول العبارة ال ثانية (تقوم إدارة البنك بفحص طرق الحماية ودراسة مدى فعاليتها في حفظ سلامة النظام المحاسبي) تنسب الى متغيرات المؤهل العلمي وعدد الدورات التي التحقوا بها ذات الصلة بالصيرفة الالكترونية وسنوات الخبرة ، حيث بلغ التباين (3.4 ، 7.7 ، 4.7) ، وبلغت قيم (F) (15.4 ، 56.7 ، 53.4) وهذه القيم معنوية عند مستوى 0.05 . العبارة الثالثة: يوجد فرق ذو

دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة ، حول العبارة ال ثالثة (تقوم إدارة البنك بتحديث طرق الحماية حسب التغيرات الحاصلة في بيئة التكنولوجيا) تنسب الى متغيرات المؤهل العلمي وعدد الدورات التي التحقوا بها ذات الصلة بالصيرفة الالكترونية وسنوات الخبرة ، حيث بلغ التباين (14.2 ، 18 ، 10.5) ، وبلغت قيم (F) (6.1 ، 54.8 ، 42.1) وهذه القيم معنوية عند مستوى 0.05 . العبارة الرابعة: يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة ، حول العبارة ال رابعة (الفصل بين وظائف مشغل الأجهزة والتصريح بتنفيذ العمليات المالية يحقق سلامة النظام المحاسبي) تنسب الى متغيرات المؤهل العلمي وعدد الدورات التي التحقوا بها ذات الصلة بالصيرفة الالكترونية وسنوات الخبرة ، حيث بلغ التباين (16.6 ، 15.9 ، 11.1) ، وبلغت قيم (F) (58.8 ، 29.3 ، 30.6) وهذه القيم معنوية عند مستوى 0.05 .

النتائج :

- 1/ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأساليب المستخدمة من قبل البنوك لتنفيذ عمليات التجارة الإلكترونية ، وفعالية المحاسبة عن تنفيذ عمليات التجارة الالكترونية.
- 2/ تطبيق أسلوب بطاقات الإئتمان و البطاقات الذكية يعمل على سرعة إجراء إختبارات فحص الحد الأعلى للإئتمان و يحقق الدقة في التوجيه المحاسبي.
- 3/ تؤدي عملية التحليل المحاسبي الإلكتروني المطبقة في البنك إلى دقة عرض معلومات عمليات التجارة الإلكترونية
- 4/ تطبيق نظام الرقابة الإلكترونية تحقيق الثقة والأمان في التجارة الإلكترونية ، لأن نظام الرقابة الإلكترونية تحقق ثقة معقولة بسلامة وصحة التقارير المالية الإلكترونية.
- 5/ قلة وضعف عمليات التجارة الإلكترونية المطبقة بالبنوك العاملة في ولاية جنوب دارفور وإقتصار التعامل في بعض مجالات التجارة الإلكترونية .

التوصيات :

- بناءً على النتائج السابقة ومن خلال الدراسة يمكن إيجاز أهم التوصيات في الآتي :
- 1/ ضرورة توفير البنى التحتية التقنية للبنوك الإلكترونية مع تشجيع البنوك على تقديم كافة خدمات التجارة الإلكترونية لعملائها والتوسع بها.
 - 2/ ضرورة قيام إدارات البنوك بفحص طرق الحماية ودراسة مدى فعاليتها وتحديثها بشكل مستمر لضمان استمرارية وفعالية الوسائل الرقابية التي تعتمد عليها البنوك في تنفيذ عمليات التجارة الإلكترونية.
 - 3/ ضرورة تطوير الكادر وتدريب العاملين للإرتقاء بمستوى الخدمات الالكترونية المقدمة.
 - 4/ ضرورة تطوير ووضع معايير إجراءات محاسبية واضحة تحكم تنفيذ عمليات التجارة الإلكترونية.

المراجع:

- 1/ إبراهيم أحمد عبد الخالق الدوي ، التجارة الإلكترونية . دراسة تطبيقية على المكتبات ، (الرياض : مكتبة الملك فهد الوطنية ، 2010م) .
- 2/ الطاهر عبد الله احمد نور الدين، العولمة والتجارة الإلكترونية، (الخرطوم :شركة مطابع السودان للعملة ، 2010م) .
- 3/ يوسف أحمد أبو فارة ، التسويق الإلكتروني . عناصر المزيج التسويقي عبر الإنترنت ، (عمان : دار وائل للنشر والتوزيع ، 2004م) .
- 4/ محمد الصيرفي ، التجارة الإلكترونية ، (الإسكندرية :مؤسسة حورس الدولية ،2005م) .
- 5/ محمد شريف توفيق ، كتاب المحاسبة الإلكترونية على الإنترنت ، http://mastawfik.7p.com/e_accounting.htm ،
- 6/ رأفت رضوان ، عالم التجارة الإلكترونية، (القاهرة :المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 1999م) .
- 7/ رشيد علام، عوائق تطور التجارة الإلكترونية في الوطن العربي، (لندن الأكاديمية العربية البريطانية، رسالة ماجستير غ م ، 2007) .
- 8/ أديب قاسم شندي ، الصيرفة الإلكترونية أنماطها وخيارات القبول والرفض ، (بغداد : مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، جامعة واسط ، كلية الإدارة والاقتصاد ، العدد 27 ، 2011م) .
- 9/ ساكار ظاهر عمر أمين، الإطار المفاهيمي للمحاسبة في ظل بيئة التجارة الإلكترونية، (كركوك: مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (2)، العدد (1)، 2012م)، ص 98 .
- 10/ سطم صالح وآخرون ، أثر التجارة الإلكترونية على جودة المعلومات المحاسبية ، (تكريت : مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، جامعة تكريت ، كلية الإدارة والاقتصاد ، المجلد الثاني ، العدد الثالث ، 2006م) .
- 11/ علي عبد الله شاهين ، نظم الدفع الإلكترونية ومخاطرها ووسائل الرقابة عليها دراسة تطبيقية على بنك فلسطين ، (غزة : مجلة جامعة الأزهر ، سلسلة العلوم الإنسانية ، الجامعة الإسلامية ، كلية التجارة ، المجلد 12 ، العدد 1 ، 2010م)
- 12/ صدام محمد محمود الحيايالي ، وآخرون ، أثر التجارة الإلكترونية على جودة المعلومات المحاسبية ، (تكريت : مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، جامعة تكريت ، كلية الإدارة والاقتصاد ، المجلد 2 ، العدد 3 ، 2006م) .
- 13/ رشدي عبد اللطيف وادي ، أهمية ومزايا البنوك الإلكترونية في قطاع غزة بفلسطين ومعوقات إنتشارها، (غزة : مجلة الجامعة الإسلامية سلسلة الدراسات الإنسانية ، الجامعة الإسلامية ، كلية التجارة ، المجلد 16 ، العدد الثاني، 2008م)
- 14/ إسلام مأمون حسين مأمون ، المعوقات التي تحد من نجاح التجارة الإلكترونية في مصر، (لندن : الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي ، رسالة ماجستير غير منشورة، 2011م)
- 15/ مجدي أحمد السيد الجعبري ، مدى كفاية الإطار النظري للمحاسبة في ظل عمليات التجارة الإلكترونية ، (الدنمارك : الأكاديمية العربية المفتوحة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، 2012م) .
- 16/ محي الدين محمد إبراهيم عثمان ، نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تحقيق الثقة والأمان للتجارة الإلكترونية . دراسة تطبيقية وميدانية /17 على عينة من القطاع المصرفي في السودان، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، 2013م) .
- 18/ منصور علي محمد القضاة ، بطاقات الائتمان (الإعتماد) تطبيقاتها المصرفية : البنك الإسلامي الأردني . دراسة تطبيقية ، (إريد ، الاردن : جامعة اليرموك ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 1998م)
- 19/ سليمان عبد الرازق أبو مصطفى ، التجارة الإلكترونية في الفقه الإسلامي، (غزة : الجامعة الإسلامية ، كلية الشريعة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2005م) .
- 20/ رشيد علام ، عوائق تطور التجارة الإلكترونية في الوطن العربي، (لندن الأكاديمية العربية البريطانية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2007) .
- 21/ ظاهر شاهر يوسف القشي ، مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الإلكترونية (الأردن جامعة عمان العربية للدراسات العليا ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، 2003م) .

22/ هشام الديب ، توجهات ترسم مستقبل التجارة الإلكترونية دراسة عن تأثير التجارة الإلكترونية على الملكية الفكرية والأمن الإلكتروني ، (شرم الشيخ : المؤتمر السنوي الأول لتكنولوجيا المعلومات ، نحو منظمة رقمية ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، الفترة 4.1 أكتوبر 2002م).

23/ محمد محمد الألفي ، التوقيع الإلكتروني في نظم التجارة الإلكترونية، (القاهرة: ندوة التوقيع الإلكتروني ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، الفترة 12.8 ابريل 2007م)

24/ محمد شريف توفيق ، أثر التجارة الإلكترونية على تطوير أنظمة المعلومات المحاسبية ، دراسة إختبارية بالتطبيق على إستخدام القطاع المصرفي لوسائل دفع النقود الإلكترونية وخدماتها المرتبطة بأنظمة البنك الفوري (الإلكتروني) ، (الزقازيق : المؤتمر العلمي السنوي الرابع " آليات التنمية في مصر في ضوء المستجدات العالمية والمحلية ، جامعة الزقازيق ، كلية التجارة ، 9 مايو 2003م).

25/ سمير برهان ، إبرام العقود في التجارة الإلكترونية ، (القاهرة : ندوة عقود التجارة الإلكترونية ومنازعاتها ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، الفترة 20.16 ابريل 2006م).

26/ عبد ذياب العجيلي، التجارة الإلكترونية ودور التقنيات الحديثة في تنميتها، (الغردقة: المؤتمر الدولي الأول لقانون الإنترنت ، نحو علاقات قانونية وإدارية واقتصادية وسياسية وإجتماعية جديدة ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، الفترة 25.21 أغسطس 2005م).

27/ فتحي محمد عبد الغني ، مقدمة إلى التجارة الإلكترونية وتطوراتها،(القاهرة : ندوة التنظيم القانوني للإنترنت في المؤسسات الحكومية العربية ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، الفترة 29.27 يونيو 2006م).

28/ شاكر تركي ، التسويق المصرفي الإلكتروني والقدرة التنافسية للمصارف الأردنية ، (الأردن : المؤتمر العلمي الخامس بعنوان نحو مناخ إستثماري وأعمال مصرفية إلكترونية ، جامعة فيلادلفيا ،كلية العلوم الإدارية والمالية ، 2007م).

29. AL-Refaee, KH. M.,2012, "The Effect Of E-Commerce on the Development of the Accounting Information Systems in the Islamic Banks" American Journal of Applied Sciences, VOL 9: (9),PP: 1479-1490

30. Afolabi, S. O., 2012, " The Impact of E-commerce, Accounting Information Technology and Globalization on Selected Firms in Nigeria", International Journal of Economic Development Research and Investment Vol. 3: (1) PP 33 - 39 .

31. Ahmad, A. M., 2013, " Effect of E-Commerce on Accounting Information System, Computerization Process and Cost Productivity", American Journal of Computer Technology and Application Vol. 1: (1), PP: 01 – 06.

32. Qatawneh, A. M., 2012, " The Effect of Electronic Commerce on the Accounting Information System of Jordanian Banks", Journal of International Business Research, VOL 5: (5), PP 158 – 163.

33. Moqbel, M. A., 2014, " The Impact Of Accounting Information Systems (AIS) On E-Commerce Analytical Study-Service Sector-Jordan ASE" INTERNATIONAL Journal of SCIENTIFIC & TECHNOLOGY RESEARCH VOL 3: (1), PP 211-2015.

34. Sacer, I. M., & Oluic, A., 2013, "Information Technology and Accounting Information Systems' Quality in Croatian Middle and Large Companies", JOURNAL OF JIOS, VOL 37: (2), PP 117-126.